

الاتحاد الجمهوري الشعبي اتحاد الشعب لإعادة إرساء الديمقراطية

الميثاق التأسيسي

تمت الموافقة عليه في المؤتمر المؤسس
من الاتحاد الجمهوري الشعبي ، في 25 مارس 2007

العربية

الحقوق محفوظة — Droits réservés

UPR, 15 rue Énard, 75012 PARIS, FRANCE — www.upr.fr

نحن نستنسخ أدناه نص الميثاق المؤسس للاستعراض الدوري الشامل الذي اعتمد بالإجماع في 25 مارس 2007، وهو يوم إنشاء الحركة. ولم يخضع هذا النص لأي تعديل منذ ذلك التاريخ وهو ما يتيح للقارئ أن يقيس، بكل وضوح كل ما يبرره وملاءمته. وكلما مر وقت أطول، وكلما كان ميثاق الاستعراض الدوري الشامل مستتبصراً وفوقياً. إلى حد أنه بعد 9 سنوات، المزيد والمزيد من السياسيين، ف الخليج، في محاولة لانتحال بعض العناصر لصالحها

اجتماع في الكونغرس يوم 25 مارس 2007 الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة روما. قررت الفرنسية من جميع الأعمار والظروف تأسيس الاتحاد الشعبي الجمهوري لاستعادة استقلال فرنسا لجعل وحرته للشعب الفرنسي، واستعادة دوره التاريخي في بلدنا كمتحدث عن حرية الشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم وقد وافق الأعضاء المؤسسون على وضع هذا الميثاق الذي يحدد خصوصية التحليلات وبرنامج الاستعراض الدوري الشامل. ويعتبر أي عضو في الاستعراض الدوري الشامل قد قرأ هذه الوثيقة، لتبادل التحليلات والاستنتاجات، وتنفيذ المبادئ التوجيهية

1. تحليل الوضع في فرنسا: أوروبا هي المشكلة، وليس الحل

ويختلف الاتحاد الشعبي الجمهوري عن جميع الحركات السياسية القائمة في جانبين أساسيين

- من جهة، على تحليل الحالة في فرنسا
- من ناحية أخرى، على سبيل إخراج بلدنا من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الخطيرة التي لا يزال يغرقه

وعلى الرغم من أنه ليس بالتأكيد السبب الوحيد لجميع مشاكل بلدنا، فإن بناء أوروبا هو على الأقل سببه الرئيسي. وبعيدا عن كونها حلا لها، كما كنا مقتنعون بالاعتقاد بنصف قرن، فإن بناء أوروبا هو، على العكس من ذلك، أصله. لأنه يضع الفرنسيين تحت وصاية أجنبية، الذي يفرض خياراتهم الديمقراطية بلا معنى، ويقفل مستقبلهم بلا داع، ويحدد تعسفا مجال مصالحهم، ويغرق لهم إلى أجل غير مسمى وبدون سبب في تجاهل نفسها وشكل معين. من اليأس

إن الاستعراض الدوري الشامل هو طرف في القرن الحادي والعشرين الذي يدرك ما يحدث حقا في فرنسا وفي العالم

من خلال تنوع الأصل، والعمر، والتدريب، ومهنة قادتها والناشطين، والاستعراض الدوري الشامل ليست طرفا جاهل أو الحنين. بل على العكس من ذلك، فهي طرف ولد في القرن 21، مريحة جدا مع تقنيات عصرها، واليقظة للغاية لما يحدث في أماكن أخرى من العالم، تدرك تماما تعقيد المشاكل الدولية، ووزن والقيود الاقتصادية، والتطور العالمي للعالم والعقليات، فضلا عن تقاليد الانفتاح والنفوذ في بلدنا منذ قرون

معظم الأحزاب السياسية تتطور فكرة أن مشاكل فرنسا تأتي من التأخير في اعتماد "إصلاحات لا غنى عنها"، وتأخر نفسها بسبب بطء الفرنسيين على الاتفاق على أن تكون في تناغم مع البلدان الأخرى من العالم. إلا أن هذا الشعور بالذنب

من جانب مواطنينا لا يزال قائما دون أن تقوم هذه الحركات السياسية على وجه التحديد بإجراء دراسة جادة وشاملة وبدون أيديولوجية مسبقة لأسباب حقيقية تفسر نجاح وفشل بلدان العالم الأخرى. ومختلفة جدا هي نهج الاستعراض الدوري الشامل الذي يستند إلى تحليلاته لدراسة دقيقة لا هوادة فيها لما يجري في أماكن أخرى على كوكب الأرض - وليس فقط في بعض البلدان الأوروبية أو في الولايات المتحدة

تحليلات محددة تخل بالأفكار المستلمة

إن الاستعراض الدوري الشامل هو على سبيل المثال الحزب السياسي الفرنسي

- عملية بناء مجموعة سياسية قارية، تمنحها حكومة فوق وطنية مثل المفوضية الأوروبية، لا تقليد في أي مكان آخر في العالم، حيث، على العكس من ذلك، فإنه مبدأ دولة
- أن نلاحظ أنه، في ضوء جميع الإحصاءات العالمية المتاحة، لا توجد علاقة بين حجم الدولة ومستوى معيشة سكانها؛ ولكن من ناحية أخرى، يبدو أن هناك علاقة بين، الوطنية والنمو الاقتصادي
- مشيرا إلى أن الشركات في أوروبا تتشكل بشكل متزايد التحالفات مع شركات أخرى في جميع أنحاء العالم، وخاصة في آسيا، للتنافس بشكل أفضل مع شركات من بلدان أوروبية أخرى. هذا الاتجاه الثقيل في الحياة التجارية يثبت مغالطة كاملة من الحجة القائلة بأن بناء أوروبا هو ضرورة اقتصادية وصناعية، وأنها سوف تمكننا، "من بناء "أبطال أوروبا"
- لتوضيح دقيق لعملية صنع القرار في السلطات المجتمعية، وتهميش فرنسا، والوزن الكبير الذي تلعبه المرحلات الأمريكية
- لإبلاغ مواطنينا بتكلفة صافية متزايدة للبناء الأوروبي على الاقتصاد الفرنسي، والمالية العامة
- أن نبرهن على إجراء مقارنات إحصائية داعمة، وأن فرنسا ليست في الحالة المالية، الكارثية التي نعلن عنها
- أن يكشف عن أن العديد من البلدان في العالم، بدءا باليابان والولايات المتحدة، لا تحترم معايير ماستريخت، التي تقدم لنا باعتبارها حتمية للإدارة الاقتصادية والمالية، السليمة
- لشرح أنه إذا كان هناك بلد في خطر الإفلاس، فمن الولايات المتحدة الأمريكية حيث جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية (الدولة الاتحادية والولايات الاتحادية والشركات والأسر) هي أكثر مديونية بكثير من نظيراتها الفرنسية

ن الواضح جدا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الاستعراض الدوري الشامل هو بالطبع الطلب على القدرة التنافسية والدينامية الصناعية والعلمية والتجارية، كما أنها تدعم التصميم المشروع للفرنسيين للحفاظ على النظام الاجتماعي ومفهومها الحياة في المجتمع. لكن الاستعراض الدوري الشامل يقول إن أيا من المشاكل الخطيرة التي تعرف فرنسا يمكن حلها بشكل دائم إذا لم تحصل السياسة على موافقة واضحة وواسعة النطاق من الفرنسيين. ولكن هذه الموافقة لا يمكن الحصول عليها من

مواطنينا إذا كانت السلطة التي تمارسها بالفعل لا تنبع من الإرادة الموافق عليها بحرية للأمة، في إطار خيارات ديمقراطية حقيقية. لأننا لا يمكن أن نقود فرنسا طويلا ضد شعبها

إن انسداد الوضع الفرنسي ينبع من عدم إمكانية التنازل عنه - وغير المعترف به - في ظل الوصاية الأجنبية للشعب الفرنسي

واستنادا إلى ما نعلمه أكثر من 1500 سنة من التاريخ، يشير الاستعراض الدوري الشامل إلى أن الشعب الفرنسي لم يعترف أبدا بأنه يمارس قوة من أصل أجنبي أو أنه لم يعترف في أعماق نفسه، شرعية

ولكن أيا كان العرض جذابا، مستقبلياً، طوباوياً، أو خفف التي نحاول القيام به، لا يمكن إنكار أنه نظرا لعدم وجود الشعوب الأوروبية والاتحاد الأوروبي لديها بالضبط، تأثير لإخضاع الفرنسيين لقوة من أصل أجنبي، في المقام الأول قليلة النخبة وليس منتخبين، والتي، في الأساس، أنهم لا يعترفون بالشرعية. إن تاريخ فرنسا كله يدعونا إلى فهم أن هذا التقديم لا يمكن إلا أن يكون انتقاليا. وهي ليست قابلة للحياة على المدى الطويل

إذا كان الفرنسيون أعطى أحيانا الانطباع الإذعان إلى "البناء الأوروبي"، وخصوصا خلال الاستفتاء علي معاهدة ماستريخت اعتمدت على حافة الشائكة، تم تحقيق هذا الاتفاق الواضح أبدا أنه من حيث غامضة، بضغط نفسي مكثف يهدد مواطنينا بأسوأ العواقب في حالة الرفض. ولم يحذر الفرنسيون أبدا بصراحة وأمانة من العواقب السلبية الملموسة جدا لعمليات نقل السيادة الواسعة النطاق التي أجبروا على الموافقة عليها على نحو عاجل وغامض، كما لو كانوا ناهة. فلم يتم أبدا تحذير مواطنينا، على سبيل المثال، بطريقة صريحة ورسمية، من أن الخيارات الاستراتيجية الرئيسية بشأن مستقبل فرنسا، من الآن فصاعدا، من حيث السياسة الخارجية والدفاع الوطني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنقدية والبيئية، وما إلى ذلك، لم تعد تعتمد على أصواتها. وهذا، حتى لو ثبت أنها ضارة (كما نرى اليوم)، فإن هذه الخيارات الحاسمة سوف تفرض عليهم من الخارج، من قبل السائقين لفريق سخي، وسرعان ما تجمع حوالي ثلاثين الدول التي أصبح فيها نفوذ فرنسا هامشيا في حين أن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال..نفوذها النفوذ، أصبح الآن ساحقا

تطغى عليها دعاية المتواصلة لحثها على الاعتراف بأن "البناء الأوروبي" هو في مرة واحدة في العمل من أجل السلام، والحتمية التاريخية، ضرورة سياسية، حالة الطوارئ الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، شرط قانوني، ونحن لم يعد الفرنسيون يتصورون أننا نستطيع أن ندرس ذلك بشكل أوثق، ونبين العكس، ونعارضه

ولكن في الوقت نفسه، لم يتصور الفرنسيون أبداً أن المسؤولين المنتخبين سيقررون خيارات أكثر إستراتيجية من فرنسا. بنفس الطريقة التي لا يتصورون فيها لحظة أنه من الممكن أن الدول الـ 27 الأخرى التي تزوجوا فيها، في معظمها دون موافقتها، يمكن أن تشكل أغلبية تملّي على قرارات الشعب الفرنسي التي يرفضها هذا.

نتيجة هذه التناقضات هي ارتباك واسع في العقول، والذي يزداد سوءاً أيضاً حيث أن الأدلة على الحقائق تقود الفرنسيين إلى الإدلاء ببيانات تتناقض تماماً مع الوعود الميروبولانت لسنوات عديدة.

- فقد أكدوا أن "أوروبا هي السلام"؟ لكنهم وجدوا أن أوروبا تريد أن تجر فرنسا إلى تحالفات متحاربة إلى جانب الولايات المتحدة لشن الحروب التي تنتهك القانون الدولي، كما هو الحال في العراق على سبيل المثال.
- اليورو هو المزيد من النمو والمزيد من فرص العمل؟ ولكن منطقة اليورو هي باستمرار الفانوس الأحمر العالمي للنمو والوظائف.
- أوروبا ازدهار؟ لكن القوة الشرائية في حالة ركود أو تراجع، كما أن التوقعات المستقبلية لم تبدو أبداً قاتمة.
- أوروبا ستسمح لنا ببناء أبطال صناعيين ضد الولايات المتحدة والصين؟ لكن المفوضية الأوروبية يمنع أي قدر من الحماية مماثلة لتلك التي تمارس دون مبالاة الولايات المتحدة أو الصين، وتشجع على اقتناء صناعة الصلب المصالح الهندية، فمن الطبيعي بل وتشجع نقل وتدمير مساحات شاسعة من صناعاتنا، مثل المنسوجات والأثاث ولعب الأطفال والنظارات وغيرها. الخ
- أوروبا هي ضمانات اجتماعية أكثر؟ ولكن المفوضية الأوروبية تنظر في نق الأعمال إلى الخارج للبلدان ذات التكاليف المنخفضة جداً للأجور لتكون قائمة على أسس سليمة وترفض أي تنسيق اجتماعي ومالي داخل الاتحاد الأوروبي، مما يعزز علناً أكثر الإغراق الاجتماعي والضريبي.
- أوروبا هي أفضل السيطرة على تدفقات الهجرة؟ ولكن اتفاقات شنغن ألغت بدلاً من ذلك جميعاً مراقبة الحدود وحولت بلدنا إلى مصفاة حيث يدخل الناس والبضائع دون رقابة.
- أوروبا تفضل الزراعة لدينا؟ ولكن بروكسل برمجت الاختفاء الظاهري للزراعة التقليدية لدينا.

إن سوء الفهم الهائل هو في صميم الأزمة السياسية في فرنسا

وباختصار، تحظر الدعاية المتواصلة انتقاد بناء أوروبا وتضفي على أي فكرة عن الاستجواب، ولكن نتائجها المأساوية على نحو متزايد في جميع الميادين تحرم من أي سبب يدعو إلى الارتياح.

على مدى عقود، أصبح هذا سوء فهم هائل. من اليمين المتطرف إلى أقصى اليسار، ليس هناك بالتأكيد زعيم سياسي واحد يجرؤ علي أن يعلن نفسه ضد مبدأ البناء الأوروبي. ولكن، عبر الطيف السياسي، لا يوجد أيضاً زعيم سياسي واحد يعلن نفسه لصالح أوروبا كما هو موجود. كما لوحظ خلال حملة استفتاء أيار / مايو 2005 بشأن الدستور الأوروبي. ولأن شيئاً لم يذكره المراقبون على نحو كاف، إذا كان مؤيدو "لا" قد أعلنوا رفضهم صراحة لأوروبا

كما هو موجود، فإن مؤيدي "نعم" أعربوا ضمنا عن نفس الرفض لأن الحجة التي تقدم بها هي أن هذا الدستور سيجلب وأخيرا، التغييرات الضرورية "التصويت نعم لأوروبا التي تعمل"، "نعم لأوروبا الاجتماعية"، الخ

وباختصار، فإن جميع الزعماء السياسيين الفرنسيين يعلنون أنفسهم لمبدأ البناء الأوروبي وضد الطريقة التي يلاحظون فيها أنه يحدث

في محاولة لحل هذا التناقض، كل واحد يعلن نفسه دائما عن "أوروبا أخرى" ويعطي لمحة، أمام الناخبين الذين هم أقل وأقل سذاجة، أن هذه "أوروبا الأخرى" ..سيكون نوعا من فرنسا أكبر

ولكن لا أحد يحدد أن هذا الاحتمال الجذاب هو مجرد التمني الذي سيبقى دون أي تأثير. لأنه ليس من قبيل الصدفة أو عن غير قصد أن أوروبا هي ما هي عليه. ويرجع ذلك إلى أنه نتيجة لـ 28 من المصالح الوطنية المتضاربة وفرنسا، مع مفوض واحد من أصل 28 (3.7%)، لم يعد قادرا على جعل وجهة نظره، والقيم ومصالحها في سيناكل حيث البلدان الانحياز مع الولايات المتحدة هي في الغالبية العظمى

ويعتقد الاستعراض الدوري الشامل أن هذا الفصام السياسي المعمم هو بالضبط النقطة الرئيسية التي تعيق الوضع الفرنسي. لأنهم لا يريدون، أو لا يجرؤ، والذهاب إلى نهاية التشخيص والرفض الجملة اللازمة لأي البناء الأوروبي، والأحزاب السياسية الفرنسية ككل لا يمكن أن تعطي للرأي العام ووسائل الإعلام أن انطبعا مشوشا ومدمرا للديمقراطية، ألا وهو انتقاد أوروبا، ولكن تأييدها لمبدأها، وفي الوقت نفسه عدم وجودها - لجعل نتائجها أكثر جاذبية للفرنسيين - أي اقتراح يمكن أن يفوز بالاتفاق من بين 27 دولة عضوا أخرى

ونتيجة لذلك، تصبح السياسة الفرنسية بأكملها غير متماسكة وتفقد كل قوة التعبئة، تاركة مفتوحة على مصراعيها الطريق أمام كل التطرف. ولذلك فمن الحيوي توضيح الوضع السياسي الفرنسي من خلال إنشاء حزب هدفه الرئيسي هو حل سوء الفهم

2. إن الانتعاش الوطني يمر حتما بخروج الاتحاد الأوروبي

وبعيدا عن كونها مشروعا يحمل السلام والديمقراطية والازدهار، فإن التوحيد القسري للقارة الأوروبية، تحت أي شكل من أشكال العرض وبأي وعد على الإطلاق، هو على النقيض من ذلك يوتوبيا قاتلة تقود فرنسا بالضرورة، الدول الأوروبية نحو ديكتاتورية سياسية، غير فعالة من الناحية الاقتصادية، لا يمكن تحملها ..اجتماعيا، صقور دبلوماسي، سوسيولوجيا سخيف، بنية لا إنسانية ثقافيا

ولا يمكن إلا لاستقلال فرنسا وسيادة الشعب الفرنسي أن يكفل ازدهار بلدنا وحسن سير ديمقراطيته وتأثيره في العالم وأعماله من أجل السلام والصداقة بين الشعوب دون تمييز. أو الانتماء الجغرافي أو الانتماء الديني

نهاية الغموض

وأحد الأسباب الرئيسية لإنشاء الاستعراض الدوري الشامل يكمن في أن جميع الحركات السياسية التي تطالب بالسيادة الوطنية تبدي برامج غامضة مزدوجة:

- من ناحية، يجعلون السيادة موضوعا واحدا من بين أمور أخرى. ولكن لإغراق المسألة الأوروبية في كثير من المواضيع الأخرى، ألا يغيب عن بالنا الطابع المركزي والمحدد والحاسم لاستعادة السيادة الوطنية اللازمة
- من ناحية أخرى، فإنها تأخذ مرة أخرى أسطورة البناء الأوروبي قابل للتعديل. كما أنهم يعلنون أنفسهم لصالح "أوروبا أخرى"، حتى لو كانت "أوروبا للأمم"، وهم أيضا غير قادرين على أن يفسروا بالضبط ما سيتألف منه وما هي المعجزة التي سنحشد لها المفوضية الأوروبية والدول الـ 27 الأعضاء الأخرى وإيماننا منها بأن هذه الغموض هي السبب الرئيسي في الحفاظ على هامش حركة الرأي، التي لها أغلبية كبيرة جدا في بلدنا، فإن الاستعراض الدوري الشامل يضع نفسه كطريقة عمل لوضع برنامج واضح وواضح، لاقتراحها بهدوء، ديمقراطيا ودون الطرق الالتفافية للفرنسيين

ويهدف هذا البرنامج إلى الحصول على فرنسا من ما يسمى "الاتحاد الأوروبي" ورفض أي مشروع جديد من التكامل الأوروبي، تخفيف الدول الأوروبية، أو الاغتراب عن حرية الشعب الفرنسي، مهما كان الشكل

ومن الناحية العملية، فإن الاستعراض الدوري الشامل هو الحركة السياسية الوحيدة التي تقترح - وأن تدرج في نظامها الأساسي - أنه من الممكن الشروع في تصحيح فرنسا فقط على أساس ثلاثة توجهات أساسية

1. لإدانة جميع المعاهدات الأوروبية، بما في ذلك معاهدة روما
2. لرفض مفهوم "البناء الأوروبي" نفسه، مع عودته الدائمة أوروبا أخرى
3. التسجيل في الدستور الفرنسي الذي يحظر أي وفد من السيادة التي لن تقتصر الموضوعات التي محددة للغاية، محدودة في الزمان وهدفها، وتحكمها المعاهدات الدولية على أساس المعاملة بالمثل والمساواة الولايات

أن وضوح من هذا البرنامج، ونطاق التحرري الكبير، وكسر مع الغموض UPR ويقدر والفشل المتكرر من الرضا عن النفس "حماية السيادة"، وتؤدي هذه الاضطرابات السياسية الكبرى أن الشعب الفرنسي دعا لها رغبات دون أن تكون على علم تام بها

بناء على ألف وخمسمائة سنة من التاريخ الوطني، يؤكد الاستعراض الدوري الشامل أنه أولا من خلال خفض هذه المسألة من السيادة الوطنية أنه يمكن استعادة سلطة الدولة وتنفيذها وهو برنامج فعال للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفقا لقيم الحرية والمساواة والإخاء للجمهورية الفرنسية

أجندة التحرير الوطني التي تضع جانبا الفجوة اليمنى اليسرى جانبا

برنامج الاستعراض الدوري الشامل هو في الحقيقة ليس أكثر من برنامج التحرير الوطني. فهو يتجاهل، بشكل منطقي ومنتعمد، الانقسام التقليدي الأيمن الأيسر

ولا يدعي الاستعراض الدوري الشامل أن الانقسام الأيمن الأيسر غير موجود. لكنها تؤكد أنه في كل مرة تتعرض فيها فرنسا لخطر حقيقي، يجب أن يتلاشى هذا UPR، الانقسام مؤقتا قبل حدوث حالة الطوارئ. وبالتالي ليس هناك من بين أعضاء الرجال الفرنسيين والنساء من جميع الخلفيات السياسية، الذين ربما نختلف على القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية، أو على ما يسمى موضوعات المجتمع. ولكن كلهم يتفقون على أنه من غير المجدي مناقشة هذه المواضيع إذا كانت القرارات الاستراتيجية المتعلقة بها قد تقرر بالفعل دون أن يكون الفرنسيون على وعي أو لا علمون. ما هو عليه، على سبيل المثال، مناقشة ما لا نهاية أو المسيل للدموع، والضرائب، والكفاح ضد نقل وتمويل المعاشات التقاعدية، والهجرة، والبيئة، وغيرها، والقرارات الاستراتيجية الكبرى في هذه المسألة، التي سرقت من الشعب الفرنسي، اتخذت بالفعل من قبل قادة غير المنتخبين من البنك المركزي الأوروبي والمفوضين الأوروبيين، أيضا غير منتخبة؟

ويؤكد الاستعراض الدوري الشامل أيضا على أن انتشار المواضيع الفرعية هو موضوع "أوروبا الأخرى"، وهو أحد السحر الأساسية التي طرحها الحزبون في البناء الأوروبي لمنع الفرنسيين من أن يكون مهتما بالموضوع الوحيد الذي يهم: من لديه السلطة لتقرير ما؟

ويترتب على ذلك أن الاستعراض الدوري الشامل هو الطرف الذي قرر عدم سحبه إلى مناقشات إضافية عندما يكون الشيء الرئيسي على المحك. وبالتالي فإن أعضاء الاستعراض الدوري الشامل لا يزالون حرا، إن رغبوا، في إعلان أنفسهم - خارج سلطات الحركة - لصالح هذا الخيار الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي أو هذا الفلسفة أو تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية. ولكن، لكي يظلوا متسقين مع هذا الميثاق، عليهم واجب دائم في البحث وتحديد وتحديد السلطات الفرنسية أو الأجنبية التي تقرر المواضيع التي يقتربونها وما هي الإمكانيات الحقيقية لأنفسهم ومحاوريهم، للتأثير على هذه المواضيع. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف أعضاء الاستعراض الدوري الشامل كمبدأ أساسي بأن الاستعراض الدوري الشامل ليس المكان الذي يجب فيه معالجة هذه القضايا التبعية، إلا عندما يتعلق الأمر بإظهار عجز السلطات الوطنية. وبالتالي فإنها تأخذ الرعاية بعدم إدخال داخل حركة أسباب الانقسام ضارة كما هو بدون كائن

3. الخاتمة : الكفاح من أجل كرامة الإنسان

بيد أن حرية الرأي التي تركت لأعضاء الاستعراض الدوري الشامل بشأن العديد من المواضيع تجد حدا لها في الحاجة إلى الحفاظ على ديناميات الحركة وزملائها، وفي المبدأ الأخلاقي القائد بعدم مهاجمة أحد بسبب والمعتقدات الدينية، من أصولها أو غيرها.

ويؤدي الاستعراض الدوري الشامل إلى التمييز الأساسي بين الأمة والوطنية من جهة، والقومية من جهة أخرى. وردا على ما قاله جوريس قائلا "إن الوطن هو الخير الوحيد للذين لا يملكون شيئا"، يصر الاستعراض الدوري الشامل على أن الوطن والأمة هما المكانان الوحيدان اللذان يمكن أن يمارسا فيهما. حقا الديمقراطية والتضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية.

كما تناول حكم شارل ديغول الذي أوضح الآن بيرفيت قائلا: "نحن لسنا قوميين، نحن مواطنون"، يصر الاستعراض الدوري الشامل على أن معظم الصراعات لا تولد من الأمم، ولكن إرادة واحد منهم لتجاوز إطارها الوطني لتصبح إمبراطورية وإجبار الدول المعزولة الأخرى على تبني قيمها

وإذ يعلن الاستعراض الدوري الشامل عن حبه للوطن ورفضه لجميع القومية، فإن من الواضح أنه يرفض كل التطرف، وجميع العنصرية وجميع المجتمعات، ويعلن عن ارتباطه بالعلمانية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948. ويحدد هذا الإعلان، وكذلك المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ 16 كانون الأول / ديسمبر 1966، مبدأ الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير لمصير. وهي تشكل أعلى المبررات الأخلاقية لبرنامج الاستعراض الدوري الشامل، الذي يعتزم على وجه التحديد أن يعيد إلى الفرنسية حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ويطالبها برفض أي عبودية، سواء طوعية أو ابتزازية.

وفي هذا المنظور العالمي، يؤكد الاستعراض الدوري الشامل رسميا أنه في القرن الحادي والعشرين، الذي يرى انتصار التبادلات والاتصالات من أحد أطراف العالم إلى آخر، فإن الهيئة الدولية الشرعية الوحيدة هي، أكثر من أي وقت مضى، الأمم المتحدة. الأمم المتحدة، التي يتمثل مبدأها الأخلاقي الأسمى في معاملة جميع الشعوب وجميع الأمم على قدم المساواة على قدم المساواة. إن فكرة بناء إمبراطورية أوروبية أو أوروبية - أطلسية، أو استبدادية، أو باستبعادها، هي فكرة بناء أو طموح أو قوة، هي خطأ مأساوي وتفسير خاطئ تاريخي كبير، يمكن أن تترتب عليه عواقب السلام العالمي أن تكون هائلة

ويهدف الاستعراض الدوري الشامل أيضا إلى تعميق وتطوير الفرنكوفونية كقطب بجميع أنواعه مع جميع دول الكوكب دون أي تمييز أو مشتبه فيه أخلاقيا وأخلاقيا، وفقا لأعضائه أو لا للقارة الأوروبية. ويشير الاستعراض الدوري الشامل في هذا الصدد إلى أن تعاريف القارات هي اتفاقيات جغرافية نقية لا تتطابق بأي حال من الأحوال مع أوجه التباين والتبادل بين دول العالم

ويهدف الاستعراض الدوري الشامل أيضا إلى تعميق وتطوير الفرنكوفونية كقطب من التوازن الحضاري الضروري للحفاظ على تنوع ثقافات العالم. وهذا هو السبب في أن الاستعراض الدوري الشامل يعتزم أيضا أن يدرج في الدستور الفرنسي مبدأ عدم إمكانية نقل مقعد العضو الدائم في فرنسا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع حق النقض. وهذا لن يحافظ فقط على دور فرنسا كقوة عظمى في العالم، بل سيضمن، علاوة على ذلك، للعالم الفرنكوفوني مكانا أساسيا في حفلة الأمم.

ويعلن الاستعراض الدوري الشامل أخيرا أنه ليس من الممكن إحراز تقدم ولا مقبولة لعيون الفرنسيين إذا لم يكن ذلك يتفق مع المثل العليا للحرية والمساواة والإخاء في الجمهورية، وإذا لم يكن غير متوافق مع العلمانية، والإنسانية، واحترام التنوع الثقافي، والعدالة الاجتماعية، ورفض المجتمع

يشدد الاستعراض الدوري الشامل على أن هذه المجموعة من القيم تجعل فرنسا مرجعا عالميا لجميع الذين يرفضون انتشار السلع على نطاق واسع في العالم وتقليل البشر إلى المتغيرات الاقتصادية البسيطة. لهذا السبب، في إطار الاستعراض الدوري الشامل من أجل تصور إنساني للحياة الاجتماعية، فضلا عن الحرية والتحرر وكرامة الجميع. أن يكون الإنسان على الأرض

وفي بداية الألفية الثالثة ، لا يوجد موضوع أكثر أهمية